ISSN: 3006-7812 (Print)
Al-Rafidain Journal of Political Science
ISSN: 3006-7820 (Online)
R.J.P.S مجلة الرافدين للعلوم السياسية Al-Rafidain Journal of Political Science

♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦

Full Name, Academic Title & Institutional Affiliation:

Assistant Lect: Bassam Yaqoob Abbas
Imam AlKadhim University College/ Basra Branch, Iraq

Corresponding author E-mail:

bassamalmosawi5@gmail.com

DOI: 10.33899/rjps.v1i2.53584
Keywords:
Populism, Institutional Defense, Democratic Systems, Checks and Balances.

ARTICLE INFO

Article history:

Received:

October 24, 2025

Accepted:

November 30, 2025

Available online:

December 1, 2025

E-mail:
Rafjourpolsc@uomosul.edu.iq

| Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS) | Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS) | Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS) |

Institutional Defense Mechanisms in the Face of Populism: A Study in Democratic Systems

Abstract

Modern democratic systems face a fundamental internal challenge stemming from populist rhetoric that divides the political entity into two opposing camps. This study examines how institutions defend themselves against these pressures, focusing on the relationship between the strength of fundamental laws, the stability of political norms, and the impartiality of the judicial system. The analysis goes beyond simply describing the manifestations of these challenges; it delves into the legal framework and the effectiveness of its implementation to ensure a balance between the will of the majority and oversight. The work suggests that the defensive capabilities of institutions are enhanced by a robust constitutional framework that guarantees the genuine independence of the judiciary, the bureaucracy, and oversight bodies. Stability requires clearly defined boundaries for preventive, containment, and corrective measures. Resistance rests on two pillars: binding checks and balances to limit administrative power and guiding values that reinforce the concept of the state as an impersonal entity and strengthen the role of civil society actors. This combination empowers pluralism to endure.

© 2025 RJPS, College of Political Science, University of Mosul

آليَّات الدّفاع المؤسَّسيّ في مواجهة الشّعْبويّة: دراسةٌ في النُّظم الدّيمقراطيّة

م.م بسّام يعقوب عبّاس

كليّة الإمام الكاظم(ع) للعلوم الإسلاميّة الجامعة/ أقسام البصرة/ العراق

bassamalmosawi5@gmail.com

المُلخص

النظم الديمقراطية الحديثة تواجه تحدّياً داخلياً جوهرياً، مصدره الخطاب الشعبوي الذي يقسّم الكيان السياسيّ إلى طرفين متعارضين. تبحث هذه الدراسة في كيفية دفاع المؤسسات عن نفسها ضد هذه الضغوط، مع التركيز على العلاقة بين قوة القوانين الأساسية، وثبات الأعراف السياسية وحيادية سلطة الفصل بين المنازعات. ولا يكتفي التناول بسرد المظاهر؛ وإنّما يتجه إلى دراسة التصميم القانوني، وكفاءة تحويله إلى واقع ملموس بهدف ضمان التوازن بين إرادة الأغلبية والرقابة. يقترح العمل، أن قدرة البنى الدفاعية تزداد عند دمج بنية دستورية مُحكمة باستقلالية حقيقية للقضاء والبيروقراطية والأجهزة الرقابية. ويتطلب الاستقرار، رسم حدود واضحة للإجراءات الوقائية والاحتوائية والتصحيحية، وتُبنى المقاومة على دعامتين هما؛ ضوابط مُلزمة لتقييد سلطة الإدارة، وقيم إرشادية لتكريس مفهوم الدولة ككيان غير شخصي وتقوية دور الفواعل المجتمعية. وهذا المزيج يمنح التعددية قدرةً على الصمود.

الكلمات المفتاحيّة: الشعبوية، الدفاع المؤسسي، النظم الديمقراطية، الضوابط والتوازنات.

المُقدّمة

تواجه النظم الديمقراطية خلال العقد الأخير ضغوطاً متزايدة، تعيد طرح سؤال قدرتها على صون ذاتها من الداخل من دون التفريط بجوهرها التمثيلي. فالشعبوية، بوصفها أسلوب تعبئة وخطاباً يُبسّط المجال العام إلى ثنائية الشعب مقابل النخب، لا تغيّر أولويات الأجندة فحسب؛ وإنّما تختبر مرونة القواعد الدستورية، وصلابة الأعراف البرلمانية، وحدود استقلال القضاء والإدارة والهيئات الرقابية. وفي لحظات التوتر قد تُستدرج المؤسسات إلى إعادة هندسة الإجراءات، أو توسيع تأويل النصوص بما يفضي إلى تآكل تدريجي في الضوابط والتوازنات. من هنا تبرز الحاجة إلى تناول آليات الدفاع المؤسسي تصميماً وتفعيلاً بوصفها مدخلاً تحليلياً لصون التلازم بين التمثيل والمساءلة، بدل الاكتفاء بوصف مظاهر الشعبوية أو تقويمها معيارياً.

تعتمد هذا الدراسة، مقاربة تركّز على شروط صون الوظائف الديمقراطية، عبر التمييز بين قوة التصميم على الورق، وكفاءة تحويله إلى ممارسة قابلة للإنفاذ تحت الضغوط. فتصميم دستوري وانتخابي رصين؛ يوفّر حواجز مبكرة تحدّ من تركّز السلطة، بينما يعزّز استقلال القضاء والبيروقراطية والرقابة إمكان التفعيل السريع عند الطوارئ. وتبرز القيمة التحليلية في رصد المسار الذي تنتقل فيه المنظومات من نصوص عامة، إلى قرارات تشغيلية محددة تُحقّق ردعاً واحتواءً وإصلاحاً تباعاً، مع الاستناد إلى أمثلة موثقة موجزة تُدرج داخل المتن لإبراز الصلة بين البناء وقابلية التنفيذ وحدود الفاعلية المؤسسية عند اختبار الأعراف واتساع التأويل.

أهميّة الدراسة

تُسهم هذه الدراسة نظرياً، في ضبط مفهوم آليات الدفاع المؤسسي وربط هندستها بتفعيلها تحت الضغوط الشعبوية، عبر إطارٍ إجرائي يميّز بدقة بين الوقاية والاحتواء والتصحيح، بما يسدّ فجوةً في الأدبيات التي تكتفي بالوصف. وعلى المستوى

التطبيقي تقدّم دليلاً عملياً للمؤسسات التشريعية والقضائية والرقابية وصنّاع القرار، وتحدد عتبات التفعيل ومعايير المراجعة اللاحقة، وترشد كلفة الاستجابة من دون المساس بالتمثيل، مع أمثلةٍ موثّقة قابلةٍ للتوظيف في سياسات الإصلاح المؤسسي.

إشكاليّة الدراسة

ما الشروط التصميمية والإجرائية التي تمكّن آليات الدفاع المؤسسي من صون الضوابط والتوازنات تحت الضغوط الشعبوية، مع إبقاء التمثيل مشروعاً وفاعلاً، وكيف تُحدَّد عتبات التفعيل الوقائي والاحتوائي والتصحيحي، بما يحدّ من تركيز السلطة ويرشد كلفة الاستجابة المؤسسية؟

فرضيّة الدراسة

تفترض الدراسة، أنّ فاعليّة آليات الدفاع المؤسسي تتزايد حين يقترن تصميم دستوري وانتخابي مُحكم باستقلال فعلي للقضاء والبيروقراطيّة والرقابة، مع تحديد عتبات تفعيل وقائيّة واحتوائيّة وتصحيحيّة يتبعها تقويم لاحق. وكلّما ارتفعت كلفة تعديل القواعد الأساسيّة وتعزّزت حياديّة الإدارة وتماسك الأعراف البرلمانيّة؛ انخفض تركّز السلطة، وتراجعت الحاجة إلى إجراءات استثنائيّة مرتفعة الكلفة.

منهجيّة الدراسة

تعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتفكيك مفاهيم آليات الدفاع، والضغوط الشعبوية، وربط التصميم بالتفعيل، واستخلاص أوجه القوة والقصور، وتحديد أدوار القضاء، والبيروقراطية، والرقابة في حفظ الضوابط والتوازنات، مع تتبع تحولات القواعد والأعراف في لحظات الأزمة.

هيكليّة الدراسة

تقوم الدراسة على محورين مترابطين، يشكّل كلٌّ منهما مبحثاً مستقلاً؛ إذ يتناول المبحث الأوّل الشعبوية بوصفها متغيّراً ضاغطاً، عبر ضبط ماهيتها ومنطقها المؤسِّس، ثم بيان سماتها في النظم الديمقراطية. ويعالج المبحث الثاني التكامل القانوني والمعياري في الدفاع المؤسسي، من خلال مسارين متكاملين، هما هندسة التحصين الملزِم، ثم التحصين المعياري المرشِد، بما يحفظ استمرارية التمثيل دون المساس بالمشروعية. ويُبرز هذا التقسيم انتقال المعالجة من التشخيص إلى التصميم ثم إلى الإجراء الفعلي وصلتها بمتانة الضوابط والتوازنات.

المبحث الأوّل

الشعبوية: الماهية والسمات

يطرح صعود الشعبوية تحدياً مزدوجاً أمام النظم الديمقراطية. تحدٍّ سياسيٍّ عملي، وآخر مفاهيميٍّ تحليلي. فقبل الشروع في بناء آليات الدفاع، يبرز التحدي الأكاديمي الأول المتمثل في تحديد ماهيّة ظاهرة متغيّرة.

فهي ليست مجرد عقيدة سياسية مكتملة، بل هي منطق سياسي جوهره الاستقطاب الأخلاقي الحادّ بين شعبٍ نقي ونخبةٍ فاسدة. والتأصيل الدقيق لهذا المنطق المؤسِّس، وما يتبعه من تشريحٍ لسماته الإجرائية وخصائصه الخطابية، يُعدّ مدخلاً ضرورياً لفهم استراتيجياتها الفعلية في تقويض الوسائط المؤسسية للديمقراطية.

المطلب الأوّل

ماهيّة الشعبوية

يُمثّل تعريف الشعبوية إشكالية مفاهيمية معقّدة نظراً لطبيعتها المتشعّبة. فهي ظاهرة يتداخل فيها البُعد الخطابي مع السلوكي بشكل وثيق. وتتراوح تجلياتها بين كونها مجرد مزاج سياسيّ غاضب، أو استراتيجية واعية للتعبئة، أو حتّى أيديولوجيا متطرفة في بعض صورها. هذا التداخل الدقيق هو المدخل الأنسب لتأصيل الماهية."وقد يتفاعل هذا الخطاب مع عفوية تقوم

على مزاج سياسي غاضب لجمهور فقد الثقة بالنظام والأحزاب السياسية القائمة والنخب الحاكمة، كما يوظّف بوصفه استراتيجية سياسية في مخاطبة هذا المزاج هادفةً إلى إحداث تغيير سياسي عبر الوصول إلى الحكم. ويتحول هذا الخطاب إلى أيديولوجيا في الحالات المتطرفة" (بشارة، ٢٠١٩، صفحة ٨).

ويتمحور هذا المنطق، سواء كان خطاباً أم استراتيجية، حول ادّعاء جوهري بالتمثيل الحصري؛ إذ "يقدّم حملة هذا الخطابُ أنفسَهم بوصفهم الممثلين الحقيقيين للشعب (أو ما يسموه أحيانا بالأغلبية الصامتة)، باعتبار ما عداهم ممثلين زائفين للشعب أو أعداء له، وهذا التقسيم أخلاقي وليس اقتصاديا" (بشارة، ٢٠١٩، صفحة ٩). (الصديقي، ٢٠١٨، صفحة ٧٦).

هذا الادّعاء الجوهري بالتمثيل، يندرج ضمن الأوجه المتعددة للظاهرة التي يلخّصها بكّار بأنها "خطابٌ سياسيّ، ثم مزاجٌ سياسيّ، ثم استراتيجيةٌ سياسيةٌ، ثم أيديولوجيا" (بكّار، ٢٠٢٢، صفحة ١٤٧).

ويحظى هذا التصنيف الأخير (الأيديولوجيا) باهتمامٍ واسعٍ في الأدبيات، باعتباره الإطار المؤسِّس للانقسام الأخلاقي الذي تطرحه، فهي "كأيديولوجية رقيقة التركيز، تعتبر أن المجتمع ينقسم في النهاية إلى معسكرين متجانسين ومتعارضين، الشعب النقي مقابل النخبة الفاسدة، وتؤكد أن السياسة ينبغي أن تكون تعبيراً عن الإرادة العامة للشعب" (Mudde & Kaltwasser, 2011, p. 6).

إن هذا التقسيم الثنائي الحاد، الذي يطابق بين الخير والشر ككيانين مطلقين؛ هو السمة الجوهرية لهذه الأيديولوجيا. فهي، كما يُصطلح عليها، "خطاب مانوي، يطابق الخير بالإرادة الموحدة لعموم الشعب، والشر بنخبة متآمرة على ذلك الشعب" (Hawkins, 2009, p. 1042)."

ويُعدّ نعت رقيقة توصيفاً محورياً، فهو يحدّد طبيعتها كإطارٍ مفاهيميّ يعتمد على أيديولوجيات أخرى أكثر شمولاً "بوصفها إطاراً تصوّرياً، لا تقدّم نسقاً عقائدياً مكتفياً بذاته؛ بل تُعرَّف في الأدبيات كأيديولوجيا رقيقة تستعير مضمونها من حوامل أوسع. ويعتبرها كريستوبال، أيديولوجيا محدودة / ضامرة (Thin Ideology)؛ إذ ليست لديها إجابات عن جميع القضايا، بل تتناول قضايا محددة" (بشارة، في الإجابة عن سؤال: ما الشعبوية؟، ٢٠١٩، صفحة ٥٣). ويؤكد (Stanley) هذا المعنى، "فهي متفرقة في افتقارها لمركز جاذبية برنامجي، ومنفتحة في قدرتها على التعايش مع أيديولوجيات أخرى أكثر شمولية" (Stanley, 2008, pp. 99–100).

ويوضح ستانلي نفسه، أن هذه الطبيعة "الرقيقة" لا تنفي وجود جوهرٍ مفاهيميٍّ ثابتٍ يرتكز على تحديد طرفي الصراع، "فجوهرها المفاهيمي، مثل القومية، يركز على من في السياسة؛ فهي أيديولوجية مكرسة لتحديد الشعب باعتباره الموضوع المتميز في السياسة، وتبرير مكانتهم على هذا الصرح. ويتألف جوهرها من أربعة مفاهيم متميزة ولكنها مترابطة: وجود وحدتين متجانستين للتحليل: الشعب والنخبة، والعلاقة المعادية بين الشعب والنخبة، وفكرة السيادة الشعبية، والتقدير الإيجابي للشعب وازدراء النخبة" (Stanley, 2008, p. 102).

إن عملية بناء هاتين الوحدتين (الشعب/النخبة) هي جوهر استراتيجيتها؛ إذ عادةً ما يعتمد تشكيل الشعب ككل موحد عبر تحديد عدو خارجي يُعرّفه بالضدية، "فالطريقة الوحيدة لهيمنة مقولة الشعب... هي اختراع ما هو خارج الشعب، وما هو خارج الشعب يصبح دالاً على الآخر الرمزي الذي يمنع وصول الشعب إلى وحدته... ويختلف ما هو خارج الشعب، حسب الأيديولوجيا، فتتجسد بالأوليغارشية في حالة اليسار الشعبوي أو النخبة أو اللاجئين في حالة اليمين" (عبد الله و آخرون، ٢٠٢٠، صفحة ٨٠).

ويتخذ هذا التمييز ضد الآخر صوراً متباينة بوضوح عند تفكيك خطابات اليمين مقارنة باليسار؛ " فبينما تتبلور خطط التيارات الشعبوية باتجاه حشد العامة خلف إحدى صيغ الـ (نحن) والـ (هم)، فإن هناك اختلافاً واضحاً بين الشعبويتين اليمينية

واليسارية. فتتمركز اليمينية حول إشاعة الخوف من الأجانب، وتقييد النظر للشعب عبر استبعاد المهاجرين، وتتمحور اليساريّة حول العدالة والمساواة، ولا تستبعد اليساريّة سوى تلك الفئة من المؤسسة التي تخدم سياسات النيوليبرالية" (فؤاد، ٢٠١٧، صفحة ٢).

إن اختراع هذا الآخر ليس مجرد تصنيف خطابي؛ وإنّما هو عملية نزع للأهلية الأخلاقية والقانونية. فبما أن هذه الجماعات تُعرَّف على أنها ضد الخير العام للشعب، فإنها لم تعد تُعتبر جزءاً شرعياً من الأمة، وتصبح حقوقها قابلة للتضحية، "فضلاً عن ذلك، يكره الشعبويون المؤسسة السياسية والنخب الفاسدة الأخرى التي تعمل ضد الإرادة العامة للشعب. يُعتبر أن حقوق الجماعات المعادية قابلة للتضحية لتحقيق هذه الإرادة". (Bennett & et.al., 2023, p. 93).

تتقاطع هذه المكونات الجوهرية مع خلاصات دراسات أُخرى حاولت تحديد الخصائص المشتركة للخطاب الشعبوي، فظهر أنّهم "في أزمنة وأماكن مختلفة يشتركون في أربع خصائص؛ إذ يؤكدون على الموقع المركزي للشعب، ويوجهون الانتقاد للنخبة، ويرون الشعب ككيان متجانس ويعلنون عن أزمة خطيرة. وتشكل هذه الخصائص الأربع العناصر الأساسية للشعبوية" (Rooduijn, 2014, p. 572).

ويتم تفعيل هذا الإطار الأيديولوجي وتعبئته جماهيرياً عبر أسلوب مميز، فهي لا تقتصر على مضمونٍ أيديولوجي فقط؛ بل أيضاً على أسلوبٌ بلاغي يُمجّد فضائل الشعب، ويقابلها بفساد النخبة لتحريك الجماهير ضد النظام (Traverso, 2019, p. 20).

هذا التوصيف الأخلاقي للشعب لا ينبع من فضائل أفراده الشخصية؛ بل من موقعهم البنيوي خارج السلطة، بمعنى "أن هنالك ارتباطاً بين امتلاك السلطة واللا أخلاقية، فالشعب غير فاسد ليس لأنه يتمتع بالسمو أو معصوم أخلاقياً؛ ولكن لأنه لا يمارس سلطة سياسية، وبذلك لا يجازف باتخاذ قرارات ستؤثر في مجتمعه بأسره. ولا يُعد المواطنون العاديون أخلاقيين، إلا بسبب خارجيتهم البنيوية عن السلطة السياسية" (أوربيناتي، ٢٠٢٠، صفحة ٩٣).

يُقرَن هذا البناء لكيان نقي بالإصرار على وحدته المطلقة، ورفض الانقسامات الداخلية "بتصور أن الشعب واحد، وأن الانقسامات بين أجزائه ليست تضارباً حقيقياً في المصالح؛ بل مجرد فئات تخدم مصالحها الذاتية، وأن الشعب سترعاه بصورة أفضل زعامة غير سياسية وحيدة ستضع مصالحه أولاً .... هذه الأفكار مناهضة للسياسة، لكنها مع ذلك عناصر أساسية في إستراتيجية سياسية استخدمت في أحيان كثيرة للظفر بالسلطة" (أوربيناتي، ٢٠٢٠، صفحة ٧١).

والمفارقة أن هذه الاستراتيجية للظفر بالسلطة لا تطرح نفسها كبديلٍ عن الديمقراطية؛ بل كآلية لإصلاحها، فهي "لا تسعى إلى إلغائها؛ بل تدعي أنها تريد إصلاحها، وتدافع عن آليات الديمقراطية المباشرة مثل الاستفتاء، والانتخابات، والتصويت، بل وتحتاج هذه الآليات أيضا لتحقيق أهدافها". (الصديقي، ٢٠١٨، صفحة ٨٤)".

غير أنّ هذا الادّعاء بالإصلاح، واستخدامه النفعي لآليات الديمقراطية المباشرة، لا ينفي كونه يحمل في جوهره موقفاً سلبياً تجاه المبادئ المؤسسية للديمقراطية التمثيليّة؛ "فهي ترفض الديمقراطية التمثيلية والتعددية" (مجدي، ٢٠٢٣، صفحة ١٣٦).

وممّا سبق نستطيع القول إجرائيّاً؛ بأنّ الشعبوية منطقٌ سياسيّ ذو جوهرٍ أيديولوجيّ رقيق، يرتكز على بناء استقطابٍ أخلاقيّ حادّ بين شعبٍ نقيّ مُعرّفٍ بكونه خارجاً عن السلطة، ونخبةٍ فاسدة مُتّهمةٍ باحتكارها. وبموجب هذا الانقسام؛ يدّعي الخطاب الشعبوي لنفسه التمثيل الحصري للإرادة الحقيقية للشعب، مستخدماً آليات الديمقراطية المباشرة، وفي الوقت ذاته رافضاً أسس الديمقراطية التمثيلية القائمة على التعددية والوساطة المؤسسية.

وهذا المنطق السياسي بتعريفه الإجرائي السابق لا يبقى مجرداً؛ بل يتجسّد في مجموعة من السمات، والآليات الخطابية والسلوكية التي يستهدف بها النظام الديمقراطي.

المطلب الثاني

سمات الشعبوية في النظم الديمقراطية

تأتي فاعلية الشعبوية الحقيقية ليس من تماسكها العقائدي الذي وُصف بالرقيق؛ وإنّما من قدرتها الفائقة على التجسّد العملي. فالمنطق المؤسِّس القائم على الاستقطاب الأخلاقي (الشعب/النخبة) لا يبقى مجرداً، فهو يُترجم إلى ممارساتٍ سلوكيةٍ وخطابيةٍ متماسكة، وهذه الممارسات لا تُمثّل أعراضاً جانبية للظاهرة بقدر ما هي جوهر الاستراتيجية في حالة الحركة، والتي تُشكّل مجتمعةً الأدوات الوظيفية التي تُستخدم لتفكيك البنى الوسيطة وتقويض الديمقراطية التمثيلية من الداخل.

يترجم هذا المنطق المؤسِّس نفسه عملياً إلى مجموعة من السمات والسلوكيات المترابطة، وهذه السمات هي جوهر الأدوات الوظيفية التي تستخدمها، ويأتي في مقدمتها ما يُعدّ حجر الزاوية فيها:

السمة الأولى: ادّعاء التمثيل الحصري للشعب:

لا يقتصر هذا الادعاء على التمثيل الإجرائي المستند إلى أغلبية انتخابية؛ بل يتعداه إلى احتكار التمثيل الأخلاقي للشعب. فالشعبوي لا يطرح نفسه بوصفه ممثلاً لجزء من الكل ضمن إطار تعددي؛ وإنما بوصفه الكل ذاته، ويشكّل هذا المنطق جوهر مناهضة التعددية التي تُعدّ السمة الفارقة لها.

بموجب هذا الزعم، لا يُعدّ المنافسون السياسيون مجرد خصوم شرعيين؛ بل يُنبذون باعتبارهم أجزاءً غير شرعية وفاسدة من الجسد السياسي، ويترتب على ذلك نزع الأهلية الأخلاقية عن كافة القوى المعارضة والمؤسسات الوسيطة. إذاً، هي "نظرة أخلاقوية يتخيل من خلالها الفرد العالم السياسي، كما أنّها تتضمن بالضرورة ادعاء بحصرية شرعية التمثيل الأخلاقي للشعب" (عبد الله و آخرون، ٢٠٢٠، صفحة ٧١).

السمة الثانية: خطاب الأزمة/المؤامرة وصناعة الإحساس بالخطر:

إن ادعاء التمثيل الحصري لا يكتمل وظيفياً إلا بتأطير الصراع سياسياً، ولكي يُبرّر عزل الخصوم ونبذهم بوصفهم أعداء للشعب؛ لا بد من شحن الخطاب بإحساس دائم بالخطر الوجودي، فتتحول السياسة من كونها إدارة للتعددية إلى معركة بقاء عبر صناعة الأزمة سواء بتضخيم التهديدات القائمة أو اختلاق مؤامرات داخلية وخارجية. والهدف الوظيفي لهذا الخطاب هو إعادة ترتيب الأولويات الوطنية كي تطغى المعركة المزعومة على أي اعتبار آخر، "فقادت تلك الحالة الطريق إلى الخطاب الوطني الذي يرى في الحرب على الإرهاب أولوية قصوى ويتغافل عن الإصلاح المؤسسي في هياكل تلك الدول" (عبد الله و آخرون، ٢٠٢٠، صفحة ١٧٥).

السمة الثالثة: التبسيط الشعبوي العاطفي للسياسات والبدائل:

لمواجهة الأزمة لا تقدم حلول النخبة المعقدة؛ وإنّما تختزل السياسة بشعارات بسيطة، تخاطب العاطفة والفطرة السليمة لتحدي النظام القائم. ويعتمد هذا التحشيد على نمط تواصل محدد؛ "إذ يوظف الشعبويون حلولاً ومعالجات بسيطة للقضايا السياسية المعقدة وبلغة مباشرة جداً، معتمدين في ذلك العقل الجمعي المتعارف ورافضين العقلانية الخاصة بالنخبة الحاكمة والمستقرة" (موثّقي، الصفحات ٥-٦).

إن رفض العقلنة ليس موقفاً سلبياً بقدر ما هو تكتيكٌ مقصود لاستبدال الحجة المنطقية بالتأثير النفسي، فاللغة المباشرة عندهم لا تهدف للإقناع العقلي؛ وإنّما لاستثارة الخيال وتعبئة العواطف، "فتُبنى تلك الأدوات اللغوية بالنسبة إلى لوبون على مبدأ أن بعض الكلمات لها قوة استحضار الصور في الخيال، ولتلك الصور قوة تأجيج المشاعر التي لا تستطيع العقلانية محاربتها،

ومن خلال تكرار وتوكيد تلك الكلمات والعبارات يثير الزعيم المشاعر التي تنتشر كالعدوى بين الجماهير." (عبد الله و آخرون، ٢٠٢٠، صفحة ٧٤).

السمة الرابعة: الديماغوجية وطرح الوعود الزائفة:

إن استراتيجية التبسيط ليست مجرد أسلوب خطابي؛ وإنّما هي المدخل المباشر لما يُعرف بالديماغوجية. فغاية التبسيط العاطفي ليست توضيح السياسات بقدر ماهي تمرير وعود جذابة، ومعلومات مغلوطة يصعب تحقيقها على أرض الواقع؛ إذ "يوجه القائد السياسي خطابه إلى الجماهير العادية والذي ينطوي على حلول لمشكلاتهم ... يسهل فهمها، ولكن يصعب تطبيقها ... فيروج لمعلومات مغلوطة وغير دقيقة ... ويتسم الخطاب بالتركيز على الأبعاد العاطفية وحالة الاستقطاب والانقسام ... كما أنه يقوم على التبسيط الشديد للقضايا، وطرح وعود جذابة من الصعوبة بمكان تحقيقها" (مجدي، ٢٠٢٣، صفحة ١٣٠).

ويتجسد هذا السلوك في نماذج محددة، "فيتسلل إلى السياسة رجال أعمال فاسدون ... يتكلمون لغة البسطاء ليس بسبب بساطتهم؛ بل بسبب قلة ثقافتهم و/أو ديماغوجيتهم (برلسكوني وترامب نموذجين)" (بشارة، في الإجابة عن سؤال: ما الشعبوية؟، ٢٠١٩، صفحة ٢٩).

السمة الخامسة: معاداة الوساطة المؤسسية (الأحزاب/القضاء/الإعلام):

في ظل المنطق المؤسّس للشعبوية، يُعاد تعريف الهياكل الوسيطة بشكل كامل، فهي لا تُرى كضمانات حيادية للعملية السياسية؛ وإنّما عوائق وضعها النظام القائم لمنع الإرادة الشعبية الحقيقية من التحقق. وبدلاً من كونها آليات للرقابة، تُصوَّر هذه البنى كأدوات وظيفية لخدمة مصالح الطبقة المسيطرة، ولهذا؛ "يؤكد قادتهم على السيادة الشعبية، ويعتبرون المؤسسات الديمقراطية الرسمية مخلوقات لاتفاقيات النخبة الفاسدة واستغلالها، بدلاً من كونها مؤسسات مستقلة للمساءلة الديمقراطية والضوابط القانونية" (Mendoza & et.al, 2017, p. 5).

يتركز هذا الهجوم بشكل أساسي على القنوات التقليدية للتمثيل، والتي تُتّهم بحجب الصوت الحقيقي للشعب وتشويهه بهدف تفكيك هذه البنى القائمة، واستبدالها بنموذج حكم يرتكز على الاتصال الفوري وغير المُتوسَّط بين الزعيم والجماهير. فهي "تستهدف مباشرة الأجسام الوسيطة، كالأحزاب والمؤسسات الإعلامية ومؤسسات مراقبة السلطة وضبطها. وهدفها الوصول إلى ديمقراطية شعبوية هي اسم لشكل الحكومة التمثيلية الجديد الذي يقوم على العلاقة المباشرة بين القائد والمجتمع" (بشارة، في الإجابة عن سؤال: ما الشعبوية؟، ٢٠١٩، صفحة ٤١).

يُعرف هذا النموذج الجديد بالتمثيل المباشر، وهو مفهوم يصف سعي القائد للتحدث باسم الكل دون تفويض أو رقابة؛ "بهذه الطرق، يتميز النظام المختلط الجديد الذي دشنته بالتمثيل المباشر. أي التحدث مباشرة إلى الشعب ونيابة عنه، دون حاجة إلى وسطاء، لاسيما الأحزاب ووسائل الإعلام المستقلة" (أوربيناتي، ٢٠٢٠، صفحة ٢١).

غير أن هذا السعي نحو التمثيل المباشر، يصطدم حتماً بالنوع الآخر من الوساطة، أي القواعد القانونية. فالزعيم الذي يدّعي تجسيد الإرادة الشعبية لا يمكنه القبول بقيود مؤسسية تفرضها النخبة القديمة؛ إذ "يفتقر الزعماء الشعبويون عادةً إلى الخبرة في المؤسسات السياسية، ولديهم التفويض الانتخابي لمحاربة النخبة والنظام السياسي القائم، ومواجهة مؤسسات الضوابط والتوازنات التي تسيطر عليها النخبة القائمة، مما يدفعهم إلى مهاجمة المؤسسات الديمقراطية والحصول على سلطة غير مقيدة" (Mendoza & et.al, 2017, pp. 2-5).

ولا يكتمل هذا السعي للسلطة غير المقيدة دون تحييد الوساطة المعلوماتية والثقافية، فالإعلام المستقل والنخب الفكرية يُصوَّرون كجزء لا يتجزأ من النظام الفاسد، ويتم مهاجمتهم عبر استراتيجية مزدوجة التي تتمثّل بنزع المصداقية عن رواياتهم،

وإدانة معاييرهم اللغوية النخبوية ، "كما توضح الحملة اليمينية ضد الأخبار الكاذبة، فإن تجنب أشكال الصوابية السياسية يشكل جزءاً مركزياً من استراتيجية شعبوية لإدانة النخبة المكونة من الإعلام والسياسيين والمثقفين اليساريين" (Cunha & et al, 2023, p. 58).

وتكمن فاعلية هذه الاستراتيجية، في أنها تلامس شعوراً حقيقياً لدى الجمهور بالاستعلاء الثقافي من قِبل تلك النخب، "كما يضيق المواطن المعرض للدعاية الشعبوية ذرعاً بالصواب السياسي (Political Correctness) باعتباره إرهاباً فكرياً نخبوياً يقيد حرية الكلام عن الآخر، ويردع عامة الناس عن التعبير الصادق والصريح عن مشاعرهم الحقيقية" (بشارة، في الإجابة عن سؤال: ما الشعبوية؟، ٢٠١٩، صفحة ٣١).

وهكذا، فإن هذا الهجوم الشامل على كافة أشكال الوساطة، سواء أكانت مؤسسية كالأحزاب والقضاء، أو معلوماتية كالإعلام، أو حتى معيارية كالصواب السياسي؛ يؤدي إلى تفريغ الديمقراطية التمثيلية من مضمونها، فهي استراتيجية تهدف إلى شل السياسة ذاتها. "فإذا كانت تُعرّف غالباً باعتبارها شكلاً من أشكال مناهضة السياسة، فيجب فهم ما يعنيه هذا المصطلح حقاً... هي شكلاً مرضياً من السياسة، أي السياسة النقية لغير السياسي. وإن انتصار غير السياسي أو مناهضة السياسة، يعني ببساطة أن الديمقراطية التمثيلية مشلولة وفي النهاية، وإن مصاص دمائها بواسطة الديمقراطية المضادة، وهي مجموعة من القوى المضادة التي تحتاجها الديمقراطية وفي نفس الوقت قد تقتلها" (Traverso, 2019, p. 28).

السمة السادسة: شخصنة القيادة وتركيز السلطة حول الزعيم:

إن الفراغ المُتعمّد الذي تخلقه عبر هدم المؤسسات الوسيطة، وادعاء التمثيل المباشر لا يمكن أن يبقى مجرداً؛ بل لا بد أن يملأه فاعل ملموس، فهنا، يتحول الزعيم من كونه مجرد ممثل، إلى كونه تجسيداً للإرادة الشعبية ذاتها. إنه لا يتحدث باسم الشعب؛ وإنّما يدّعي أنه هو الشعب. ولهذا، "يشير سعادة إلى الشعبوية باعتبارها تجسيد عضوي للشعب في حلة الزعيم، وذلك التجسيد لإرادة الشعب ضروري لأن الشعب في الشعبوية بحسبه، سلطة فوق السلطات وإرادة فوق المؤسسات وفوق التمأسس". (عبد الله و آخرون، ٢٠٢٠، صفحة ٦٧).

وهذا الاندماج المزعوم بين القائد والشعب هو الأداة التي تُستخدم لتبرير تجاوز أي نقاش ديمقراطي، "فيدعم ما بعد الفاشيون نموذجاً ديمقراطياً استفتائياً، يدمر أي عملية للنقاش الجمعي لصالح علاقة تدمج بين الشعب والزعيم، والأمة ورئيسها". (Traverso, 2019, p. 29).

يتضح ممّا سبق، أن هذه السمات ليست ميزات عرضية؛ بل هي آليات تنفيذية ضرورية لترجمة المضمون الأيديولوجي الرقيق إلى فعل سياسي واقعي ومؤثر. كما أنّها كاستراتيجية مناهضة للوساطة، تسعى لتبسيط الحوكمة وتحويلها إلى صراع قيمي بدلاً من تنافس برنامجي.

كذلك، فأنّ السلوك يتجلى في القيادة الكاريزمية المباشرة، والخطاب الاستقطابي الذي يعمل على إنهاء حالة التعددية القائمة. وتكمن الخطورة في تحويل التباين السياسي إلى عداء وجودي، بالإضافة إلى التكتيك الأساسي الذي تتبعه للوصول إلى السلطة والحفاظ عليها.

إن التوليف بين المقاربة الأيديولوجية الرقيقة والمقاربة الخطابية الاستراتيجية يؤكد أن الشعبوية ليست نظاماً متكاملاً أو حزباً سياسياً محدداً؛ بل هي منطق أساسي لتركيب الهوية السياسية يعتمد كلياً على الثنائية الأخلاقية بين الشعب والنخبة.

المبحث الثاني

التكاملُ القانونيّ والمعياريّ في الدِّفاعِ المؤسّسيّ

لا يكفي تشخيص أساليب الهدم الّتي يوظّفها الخصوم الجُدد للديمقراطية؛ وإنّما يتطلّب الأمر بناء هندسة دفاعية مُحكمة. كما أنّ الصّمُود المؤسّسيّ الحقيقيّ لا يتأسّس على القواعد الصّلبة وحدها؛ بل يرتكز بالقدر ذاته على المعيار الرّاسخ. فالقانون بلا ثقافة سياسية داعمة هو نصّ مُجمّد، والثقافة بلا رادع قانونيّ هي مجرّد تمنّيات.

المطلب الأوّل

هندسةُ التحصينِ المُلزِم

أنّ تحويل المبادئ الدستورية من مجرّد نصوص نظرية، إلى قيود إجرائية مُلزمة وقابلة للإنفاذ قضائياً، يُعدّ جوهر التحصين المؤسّسي، ولا يتحقّق هذا التحصين تلقائياً؛ بل يتأسّس عبر هندسة قانونية دقيقة ومُحكمة، وتهدف هذه الهندسة إلى خلق حواجز هيكلية صلبة، ترفع كلفة الانتهازية السياسية وتجعل العبث بقواعد اللعبة الديمقراطية أمراً بالغ الصعوبة ومكلفاً جداً. بمعنى أنّها استراتيجية لجعل الالتزام الدستوري هو الخيار العقلاني الوحيد للسلطة.

الآلية الأولى: هندسة الجمود الدستوري وضوابط ممارسة السلطة:

يحوّل التحصينُ القانونيّ المبادئَ الدستورية إلى التزاماتٍ قابلة للإنفاذ عبر تصميمٍ مُحكَم للاختصاصات وآلياتِ التعديل والرقابة، بما يرفع كلفةَ العبث بالقواعد ويضمن استقرارَ قواعد التنافس وتماثُلَ الفرص المؤسسية. "وامّا الدساتير فتشكّل المستودع المركزي والضمانة النهائية لحكم القانون على المستوى الوطني، اذ توفّر مخططاً لنظام فاعل لحكم القانون، وتحمي وتمكّن المؤسّسات التي تتولى تنفيذ هذا النظام وانفاذه" (International IDEA, 2014, p. VII).

وانطلاقاً من هذا التحديد الوظيفي لموقع الوثيقة العليا، يلزم الانتقالُ إلى بيانِ كيفيةِ اشتقاقِ الشرعية وتحديدِ مجالاتِ الفعل المؤسسي؛ أي تبيانُ أن توزيعَ السلطاتِ وضبطَ حدودها لا يتأسّسان على أعرافٍ رخوة بل على قواعدٍ مُلزمة تُرسِّم نطاقَ الاختصاص وتُقنِّن أساليبَ الممارسة. "فالقواعد الدستورية تعدّ السند الشرعي لتحديد نظام الحكم والممارسة السلطات العامة في الدولة لاختصاصاتها، وهكذا فالسلطة لا توجد إلا بالدستور ولا تظهر إلا بالقدر الذي يحدده الدستور وينظمه" (البحري، ٢٠١٧، صفحة ١٢).

وبعد تثبيت مصدر الشرعية وحدود الاختصاص يبقى سؤال تعديل الدستور نفسه حاسماً؛ فغياب التمييز بين اصلاح محدود وتغيير جذري قد يسهّل المساس بالأسس ويقوّض الاستقرار المؤسسي."فالتصميم الشائع لقواعد التغيير الدستوري الرسمي يعتمد مساراً موحداً واحداً... وهو لا يميز بين تعديلات اصلاحية/توسيعية وبين تغييرات تعيد صنع الدستور او تستبدله" (Albert، 2018، pp. 9–25).

ولتطبيق هذا التمييز عملياً نحتاج قاعدة واضحة تحدد نوعين من التعديل؛ تعديل إصلاحي بعتبة أدنى، وتعديل تفكيكي بعتبة أعلى. فالهدف منع تمرير تغييرات جذرية عبر مسارات سهلة، وحماية الأسس الدستورية، "وهذا المبدأ يرتكز على تناظرٍ وظيفي، ولا يجوز نزع عنصرٍ اساسي من الدستور الا بالإجراء نفسه الذي أدرج به او بإجراء اشدّ، وان ادراج هذه القاعدة ضمن قواعد التغيير الدستوري يؤدي الى مسارَين على الاقل من الاجراءات... ويفرض المسار الادنى عتبات اعلى للتعديلات التوسيعية... والمسار الثاني يكرّس اجراءً اشدّ يُخصّص لحالات التفكيك الدستوري" (Albert, 2018, p. 57).

وبعد تشديد مسارات التعديل يلزم ضبط ممارسة السلطة اليومية داخل الدولة، عبر منع نقل الاختصاص بين الهيئات، حتى لا تتجمع السلطات في جهة واحدة وتضعف الرقابة والمساءلة. "ومن لوازم السمو الدستوري مبدأ حظر التفويض في الاختصاص؛ اذ لا يجوز للهيئة المكلّفة باختصاص معيّن ان تتنازل عنه الى هيئة اخرى، لان الاختصاص تكليف لا امتياز قابل للتنازل. يحول هذا المبدأ دون تجميع السّلطة التنفيذية لصلاحيات التشريع، ويمنع تركّز القوّة في مركز واحد، ويثبّت حدود

كل سلطة داخل دائرتها الوظيفية بما ييسّر الرقابة السياسية والقضائية. وأنّ الاختصاصات الدستورية واجبات محدّدة لا مزايا قابلة للتنازل" (الشكري، ٢٠١١، الصفحات ٣١٦-٣١٧).

وبجانب ضبط آليات التعديل واستقلال القضاء، لا بدّ من توافر قواعد عامة تضبط ممارسة السلطة نفسها، كتقسيم الصلاحيات، واللامركزية، وتحديد ما يجوز للحكومة فعله وما لا يجوز، فهذه الضوابط تضع سقفاً للسلوك اليومي وتحمي المجال العام من التغوّل. "فالجهود المبذولة لإنشاء هيكلية دستورية ديمقراطية تهدف بوضوح إلى وضع قيود على ممارسة السلطة الحكومية". فمن خلال "تقسيم السلطات وتوزيعها... واللامركزية"، يصبح "الهدف من الدستور الديمقراطي هو وضع إطار عمل أساسي لعمل حكومة حرة... ويجب أن يحدد الدستور... صلاحيات الحكومة وتقييدها" (شارب، ٢٠٠٩، الصفحات ٤٠-٤١). يتّضح إذاً، أنّ هذه الآلية تُشكّل القيد التأسيسي الأول، فهي لا تكتفي بتعقيد مسارات التغيير الجذري؛ بل تفرض ضوابط هيكلية صارمة على ممارسة السلطة اليومية، ممّا يجرّد الانتهازية السياسية من أدواتها الدستورية المباشرة.

الآلية الثانية: استقلالية القضاء الدستوري كحارس للحدود:

لكي تتحول هذه القواعد الى واقع ملزم؛ يشترط وجود قضاءً مستقلّاً يحسم النزاع بلا ضغط ويحمي حدود السّلطة. و"ينبغي ان يكون القضاة قادرين على ممارسة دورهم، متحررين من الضغوط الخارجية ولا سيما ضغوط الحكومة. وبما ان الحكومة تكون طرفا في قضايا كثيرة، فقد يكون لها مصلحة خاصة في حسمها على نحو معين، لذلك يجب حماية القضاة من الضغط الحكومي كي تُحسم القضايا بحياد." (McGarry, 2014, p. 80).

وحين تكون الديمقراطية حديثة العهد، فإن كلفة الخلل ترتفع بسرعة، لذا يصبح دعم القضاء ضرورة يومية لا شعاراً؛ لأن الضبط المؤسسي يفقد فعاليته إذا ضعف الحَكَم الذي يفصل في النزاعات ويحمي الحدود، "فالديمقراطيات التي لم ترسخ لها قدم في الحكم الديمقراطيّ الصحيح هي في أشدّ الحاجة إلى رقابة القضاء... إذ تكون السلطة التنفيذية فيها أقوى السلطات جميعاً، تتغوّل على التشريعية وتنتقص من استقلال القضائية. والدواء الناجع هو العمل على تقوية السلطة القضائية... ولا يقدّر لهذا قيام واستقرار إذا لم يوجد إلى جانبه قضاء حرّ مستقلّ يحميه من الاعتداء ويدفع عنه الطغيان" (البحري، ٢٠١٧، صفحة ٥). وعليه، يمثّل استقلال القضاء الضمانة الإجرائية الحقيقية لإنفاذ التحصينات، فهو الأداة الّتي تحوّل القواعد الدستورية من مجرّد نصوص نظرية إلى واقع مُلزم، لاسيّما في مواجهة محاولات التغوّل التنفيذي في الديمقراطيات الناشئة.

الآلية الثالثة: تحصين النزاهة الانتخابية واستقلالية إدارتها:

لضمان استقرار الشرعية الانتخابية لا بدّ من تحصين الثوابت القاعدية في الدستور، مع ترك التفاصيل للقوانين العادية، وبذلك تحصل صلابة في المبادئ ومرونة في الاجراءات، مع تكريس استقلال الجهة المشرفة على الانتخابات. "ولبناء استقرارٍ انتخابيٍ مستدامٍ يبدأ التصميم بتحصين الثوابت القاعدية للعملية الانتخابية داخل الوثيقة الدستورية، فالدستر ترفع كلفة التغييرات الانتهازية وتغلق مسالك العبث. ولتحويل هذه القواعد المحصّنة الى قيود مُنجَزة لا يكفي النص بل يلزم مسار نفاذ قضائي مستقل يحرسه القضاء الدستوري عبر رقابة فعالة وإلغاء ما يخالف الضوابط المقررة". (وول و آخرون، ٢٠٠٧، الصفحات ٢٥-٣٥).

وبعد تثبيت هذه القاعدة، لا بدّ من توافر اطارا قانونيا يضمن استقلال هيئة الانتخابات، كي تبقى قراراتها بعيدة عن الضغط السياسي وتعمل بمهنية واضحة. "ولا يمكن العثور على الاستقلال المؤسسي أو الهيكلي إلا في الدستور أو القانون، وأبسط طريقة لتعزيز استقلالية القرار والعمل في هيئة الانتخابات هي إنشاء إطار قانوني يضمن استقلالية هذه الهيئة، كما هو منصوص عليه في دساتير وقوانين الهيئات الانتخابية الرئيسية في العديد من الدول" (Catt & et al., 2014, p. 21).

ولمنع تغييرات مفاجئة قبل التصويت؛ يشترط وجود قاعدة زمنية ثابتة تغلق باب العبث بقواعد الانتخاب قرب الموعد، "فلتعزيز اليقين القانوني وتحييد الانتهازية التشريعية قرب الاستحقاقات، يعزّز هذا التحصين الهيكلي بقيد زمني لا يقل أهمية، وهو ما تجسده قاعدة السنة الواحدة التي أقرتها لجنة البندقية، والتي تمنع إدخال تغييرات جوهرية على الإطار الانتخابي خلال الاثني عشر شهراً السابقة للاقتراع (Venice Commission, 2020, pp. 4–5). هكذا، تؤسّس هذه الآلية لليقين القانوني في التنافس الانتخابي. فهي تُحصّن الأساس بالدسترة، والإدارة بالاستقلال، والتوقيت بالقيد الزمني، لتجعل العملية برمّتها عصيّةً جداً على الانتهازية التشريعية قُبيل الاستحقاقات.

الآلية الرابعة: ضبط التمويل السياسي وحظر استغلال موارد الدولة:

لكي يبقى التنافس عادلا لا بد من ضبط مال السياسة، شفافية في الموارد، افصاح كامل، وعقوبات واضحة على المخالفات، وإلا تختل قواعد اللعبة. "هناك بوضوح حاجة عاجلة للسيطرة بشكل أفضل على تمويل الحملات السياسية. يجب على الحكومات تنظيم التبرعات والنفقات السياسية بفعالية. سيتطلب ذلك الشفافية الكاملة والإفصاح عن التبرعات، مع فرض عقوبات على عدم الامتثال. كما أن المراقبة الفعالة وتطبيق اللوائح أمران حاسمان أيضاً" (Falguera & et al., 2014, p. IV).

ولا تكفي مبادئ عامة من دون معلومات منشورة، فاطلاع الجمهور على تقارير الاحزاب والمرشحين ومصادر التبرعات يردع التجاوزات ويعزز الثقة العامة ويمنح المنافسين معرفة متكافئة. "هناك جانبان مهمان أخيران يتعلقان بالتقارير، وهما ما إذا كان يجب الإفصاح عن التقارير المالية للأحزاب للجمهور، وما إذا كان يجب الإبلاغ عن معلومات حول مصدر التبرعات للأحزاب السياسية والمرشحين. ويُعتبر الإفصاح العام وسيلة إضافية لتعزيز شفافية إدارة الأحزاب والمرشحين المالية" (Falguera & et al., 2014, p. 232).

ويبقى باب حساس يهدد تكافؤ الفرص، وهو استخدام موارد الدولة في الدعاية، سيارات رسمية، مبان عامة، اعلام حكومي، ولذلك ينبغي سد الثغرات التشريعية التي تتجاهل هذا الملف. "فاستخدام الموارد العامة في الحملات الانتخابية، يُعتبر تحدياً للهيئات الانتخابية في جميع البلدان. ونادراً ما يتم تناول هذا الموضوع في التشريعات الانتخابية" (Catt & et al., 2014, p. 82).

بذلك، تفرض هذه الآلية رقابةً مزدوجة على شرايين التنافس، فهي تضبط المال الخاص بالتنظيم والإفصاح، وتُجرّم استغلال المال العام بالحظر؛ ممّا يُقرّب المنافسة من مبدأ تكافؤ الفرص الجوهريّ ويمنع اختلالها.

الآلية الخامسة: إنشاء هيئات إنفاذ مستقلة للرقابة المالية والانتخابية:

حتى تنفذ القواعد على الأرض، نحتاج جهة مستقلة تراقب وتحقق وتحيل للقضاء عند اللزوم؛ إذ "يتطلب التنفيذ مفوضاً أو مسجلاً أو لجنة قوية تتمتع بالصلاحيات القانونية الكافية للإشراف والتحقق والتحقيق، وإذا لزم الأمر اتخاذ إجراءات قانونية. وأي شيء أقل من ذلك يعد وصفة للفشل" (Falguera & et al., 2014, p. 287). وهكذا، فأنّ هذه الهيئة لا تُمثّل مجرّد جهاز إداري؛ بل هي الضمانة التنفيذية التي تمنع تحوّل القواعد إلى مجرّد توصيات. بمعنى أنّها تُجسّد كلفة الخروج عن القانون بشكل رادع وملموس، وتضمن ألّا تبقى التحصينات حبراً على ورق.

الآلية السادسة: تكريس الشفافية القانونية عبر حق الوصول للمعلومات:

لتعزيز الرقابة المجتمعية يلزم حق واضح في حرية المعلومات يمكّن الناس من الوصول الى السجلات العامة. "فحق حرية المعلومات... يُعترف به على نطاق واسع كحقٍّ إنسانيٍّ أساسي... وتُعدّ حرية المعلومات أداة رئيسة في مكافحة الفساد" (مندل، ٢٠٠٣، صفحة ١).

وعندما يحصل المواطن على الوثائق دون عوائق، يصبح الحديث عن ديمقراطية فعالة اقرب الى الواقع؛ لان المعرفة تمنح القدرة على المساءلة والاعتراض والتقويم. فالحق يخول الأفراد في الحصول على المعلومات والسجلات... وقد جاء الاعتراف بهذا الحق باعتباره حقاً أساسياً... ولا يمكن لأي مجتمع أن يدّعي أنه ديمقراطي بدون هذا الحق" (سماعيلي، ٢٠٢٤، صفحة ٤٨٨).

وبهذا، تُغلِق هذه الآلية دائرة التحصين المُلزِم؛ فهي تحوّل الرقابة من كونها امتيازاً نخبوياً إلى حقّ قانوني مُلزم للمواطن. أي أنّها الأداة الّتي تمنح المجتمع القدرة على التحقّق من التزام السلطة بجميع الآليات الخمس السابقة.

المطلبُ الثاني

التحصينُ المعياريُّ المُرشِدُ

لا يكتمل التحصينُ المؤسّسي بالهندسة القانونية المُلزمة وحدها، فالقواعد الصلبة مهما بلغت دقّتها، تبقى عاجزةً إذا تآكل المعيار الّذي يمنحها القبول المجتمعي والفعالية. فالشعبوية في جوهرها، هي استغلالٌ دقيقٌ لهذا التآكل، فهي تستهدف الثقة قبل أن تستهدف القانون.

يبدأ هذا التآكل حين يتّسع الشرخ بين النصوص والواقع؛ ممّا يؤدّي إلى "التناقض بين قاعدة قانونيّة سارية المفعول وبين واقعٍ اجتماعيّ يبرز بوضوحٍ تام... وإذا اتّسع هذا الشرخ ينجم فقدانُ الثقة بالمؤسّسات... وبالنهاية تنشبُ أزمةُ دولة" (شوميلييه و آخرون، ١٩٨٨، الصفحات ١٠-١١). هذا الشرخ ليس مجرّد فشل إداري؛ بل هو عجزٌ بنيويّ في قدرة الآليات الديمقراطية التقليدية (كالاقتراع) على إنتاج الوحدة، ممّا يفتح الباب مباشرةً للخطاب الشعبوي الّذي يدّعي استعادة هذه الوحدة المفقودة (٢٠١١، صفحة ٩٣).

ولسدّ هذه الثغرة المعيارية الخطيرة، لا بدّ من آليات مُرشِدة لا تكتفي بالإلزام؛ بل تهدف لبناء ثقافة سياسية مؤسّساتيّة قادرة على المقاومة الذاتية.

الآلية الأولى: ترسيخ معيار السلطة المؤسّساتيّة:

أنّ خطّ الدّفاع المعياريّ الأول ضدّ الشخصنة الّتي تُعدّ جوهر الاستراتيجية الشعبوية، يبدأ من ترسيخ المبدأ الأساسيّ بأنّ السّلطة ليست امتيازاً شخصياً للقائد؛ وإنّما هي وظيفة مؤسّساتيّة مُستقلّة عنه ومُنفصلة عن شخصه، "فتظهر الدّولة ممارسةً لسلطةٍ مستقلةٍ عن شخصيّة الرئيس. يقول بيردو: في الدّولة تكون السّلطة مؤسّساتيّة، أي أنّ الحاكم لا يمارسها باسمِه الشخصي؛ بل الدّولة هي المالِك الحقيقي لهذه السّلطة" (الشاهر، ٢٠١٧، صفحة ١٢١).

إنّ هذا التأسيس للسّلطة المؤسّساتيّة يقتضي بالضّرورة تحوّلاً في أساس الطّاعة، فهي لم تَعُد قائمةً على الولاء لشخص القائد الكاريزميّ؛ وإنّما على القبول العقلانيّ بالقواعد الموضوعيّة الّتي يخضع لها الجميع حاكماً ومحكوماً. "فهذه السلطة تقوم على اساس الاعتقاد بالقانون، ولذلك تسمى بالسلطة القانونية، وهي سلطة تقوم على العقل والمنطق والقواعد الموضوعية في المجتمع. وترجع طاعة الافراد لا الى سلطة قائد ملهم، ولا الى قائد تقليدي؛ ولكن الى إيمانهم بأنّ هناك اجراءات وقواعد ملائمة يتولاها الحكام والافراد. ويستمد الحاكم شرعية ممارسته للسلطة من التزامه بهذه القواعد القانونية المقررة" (رشوان، ٢٠٠٧، صفحة ١١٨).

وهذا النموذج القائم على القاعدة يقف على النقيض تماماً من ذلك النمط الّذي يستمد شرعيته ليس من القوانين الموضوعية؛ وإنّما من المكانة الموروثة والالتزام بما استقرّ عليه السلف. "فالشرعية التقليدية تقوم على سلطة الماضي الدائم وعرف الاجداد، وتعمل ككابح قوي امام التجديد. فكل جديد يُنظر اليه بازدراء، وتطلب هذه السلطة شمولاً لكي تكون فاعلة." (دانكان، ١٩٩٧، صفحة ١١٧).

وعليه، فإنّ هذه السّلطة المؤسّساتيّة العقلانية ليست غاية بحدّ ذاتها؛ وإنّما هي الأداة الوظيفية لتحقيق الغاية الجوهرية من وجود الدّولة، ألا وهي حماية المواطنين ورعاية مصالحهم. "فالمبرر المعياري الاساسي للحكومة هو حماية المواطنين والسعي لتحقيق مصالحهم ومنافعهم. لكن، ينبغي بحث الالتزام في سياق مبدأ السيادة. وقد ظهر مفهوم السيادة الحديث في القرن السادس عشر، حين عززت الحكومات المركزية سلطتها في مواجهة المؤسسات الاخرى في المجتمع واثبتت حقها الاوحد في الحكم" (سميتس، ٢٠١٣، صفحة ٣٣).

ويُترجَم هذا الإطار المؤسّساتي القائم على العقلانية وحماية المصالح، إلى سلوكٍ قياديٍّ مُحدّد تلتزم به النخب، سلوكٍ يبتعد عن الصّدام ويسعى للتوفيق كضمانةٍ للحفاظ على التوازن. "فطبيعة العملية الديمقراطيّة التي تدور حول التوفيق بين مختلف التيارات، وقبول الحلول الوسط تجعل القادة يترددون في تبني سلوكيات صراعية، حفاظاً على التوازن الداخلي وشعبيتهم" (نجيب، ٢٠٢٣، صفحة ٢).

وهذا المعيار المؤسّساتيّ ليس مجرّد تنظيرٍ مثاليّ؛ وإنّما هو ما خضع لاختبار إجهادٍ حقيقيّ في الديمقراطيات الراسخة ذاتها. ففي انتخابات ٢٠٢٠ الأمريكية، كان صمود هذا المعيار لدى الموظفين المحليين هو خطّ الدّفاع الأخير، حتّى في مواجهة ضغوطٍ هائلة من أعلى هرم السّلطة. فكما يوثّق البعض، فقد "تم توبيخ المسؤولين الجمهوريين عن الانتخابات الذين وقفوا في وجه الرئيس ترامب في عام ٢٠٢٠، وأنقذوا الولايات المتحدة من أزمة دستورية وسياسية محتملة، وتجريدهم من السلطة، ومنافستهم على المناصب من قبل أولئك الذين يعتنقون الكذبة الكبرى" (Hasen, 2022, p. 266).

وهكذا، فإنّ هذه الآلية لا تُعرّف السّلطة قانونياً فحسب؛ بل تُنمّط سلوك ممارستها. فهي ترسم إطاراً ثقافياً كاملاً، قوامه العقلانية، وهدفه الخدمة، ويتحقّق بالتوافق لا بالشخصنة. فهذا المعيار، متى ما استقرّ، يُصبح هو خطّ الدّفاع الثقافيّ الأوّل الّذي يجعل الخطاب الشعبويّ القائم على الصّراع وشخصنة السّلطة، نشازاً ومرفوضاً اجتماعياً.

الآلية الثانية: تفعيل مواثيق الشرف الأخلاقية:

لا يكفي ترسيخُ المعيار العام للسّلطة؛ وإنّما يلزم تحويله إلى التزامٍ طوعيّ ومُعلَنٍ تضبط به النُّخبُ المتنافسة سلوكَها، لاسيّما أثناء الحملات الانتخابية، وهو ما يُعدّ تحصيناً مُرشِداً يواجه مباشرةً خطاب الاستقطاب الشعبويّ. فعلى سبيل المثال، في العام ٢٠٠٠، عمد أكثر من ٢٠ حزباً سياسياً في بيرو إلى توقيع ميثاق يتعهدون فيه باتباع السلوك الأخلاقي في الانتخابات... وشجع بنود الاتفاق مشاركة الأحزاب في ضبط الخطاب الانتخابي، ونبذ التخويف والعنف... كما ناشدت الأحزاب كافة وسائل الإعلام لضمان معاملة الأحزاب بالمساواة في الحملات الدعائية في الانتخابات، وتوفير التغطية المحايدة للمنظمات السياسية" (كيمب، ٢٠١٣، صفحة ٦٩).

يُظهر هذا المثال، كيفيّة تحويل المعيار الأخلاقي من فكرةٍ مجرّدة إلى التزامٍ سياسيٍّ مُعلَن، إذ أنّ قيمة هذا الميثاق لا تكمن في قوّته القانونية المُلزمة؛ وإنّما في خلقه رقابةً ذاتية بين النّخب، وهو ما يواجه مباشرةً استراتيجية نبذ العنف والتخويف الّتي يعتمدها الخطاب الشعبويّ.

الآلية الثالثة: تمكين المجتمع المدني:

إنّ التحصين المعياريّ لا يمكن أن يكتمل بالاعتماد على ضبط النفس لدى النخب وحدها عبر المواثيق؛ وإنّما يتطلّب ضغوطاً موازية من خارج بنية السّلطة الرسمية. وهنا، يبرز دور المجتمع المدني كضمانة معيارية لالتزام الدّولة بالقواعد. إذ المصادر تنص على أنّ "الدول ملزَمة باحترام حق منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك منظمات المراقبة المدنية في المشاركة في العملية السياسية" (مركز كارتر، ٢٠١٩، صفحة ٢١).

هذا الحقّ في المشاركة لا يبقى حبراً على ورق؛ وإنّما يتحوّل إلى قوّة فاعلة قادرة على تصحيح مسار النُّخب السياسية ذاتها حين تفشل. فتجربة صربيا تُقدّم نموذجاً واضحاً لكيفيّة تحوّل الحراك المجتمعيّ إلى أداة ضغط معيارية لإجبار القوى المنقسمة على التوحّد في مواجهة الخطر الأكبر. لقد "اكتسبت حركة أتبوروسيدت شرعيتها المتزايدة كحركة شعبية من القاعدة، لتجبر أحزاب الائتلاف المنقسمة على الاتحاد خلف مرشح معارض واحد، لمواجهة ميلوسيفيتش في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٠ وتخفيف خلافاتهم أثناء الحملة من أجل النجاح في إطاحته" (Kurtz، ٢٠١٦، صفحة ٥).

هذا الالتزام، لا يقتصر على مجرّد المشاركة الشكلية؛ وإنّما يمتدّ ليُشكّل ركيزةً هيكليةً أساسيةً في فلسفة الضوابط والتوازنات. فقوة المجتمع المدني هي خطّ الدّفاع الأوّل الّذي يمنع الفرد من العزلة أمام هيمنة السّلطة. فبما أنّ قيود الدولة وحدها لا تكفي؛ فمن الضرورة بمكان وجود ركائز مجتمعية مستقلة تسند التوازن، ونقابات وجمعيات وإعلام وجامعات كي لا يبقى الفرد معزولاً أمام سلطة مركزة. "ففلسفة البنية الدستورية الضامنة، لا تقتصر على الفصل الأفقي بين السلطات؛ بل تمتد لتشمل حماية مراكز القوة الديمقراطيّة المستقلة داخل المجتمع، باعتبارها خط الدفاع الأول ضد هيمنة الدولة. وهذه المؤسّسات المستقلة توفر أسس جماعية ومؤسّساتيّة يستطيع الناس من خلالها التأثير على توجه المجتمع ومقاومة... الحكومة عندما تتعدى على مصالحها، ففي غيابها يصبح الأفراد المنعزلون...عاجزين عن مقاومة السلطة" (شارب، ٢٠٠٩، الصفحات ٤٠-٤١).

وبهذا، تُشكّل هذه الآلية الضمانة الحيوية للتحصين المعياريّ، فهي تنقل العبء من المواطن الوحيد، وتضعه على كاهل بُنى جماعية مُنظّمة. وهذا التحوّل من الفرديّ إلى المؤسّساتيّ المجتمعيّ، هو ما يمنح الرقابة ثقلاً حقيقياً ويرفع الكلفة السياسية والمعنوية لأي محاولةٍ للتعدّي على القواعد.

نستنتجُ ممّا تقدّم، أنّ السياج القيميّ يُشكّل ركيزةً ثقافيةً داعمةً للضوابط الإجرائية الصّلبة. فبينما تفرضُ القواعد الوضعية الانصياع بالقوّة، فإنّ المبادئ الراسخة تعزّز الالتزام الطوعيّ؛ إذ ترسّخ هذه المقاربة مفهوم الدّولة ككيانٍ غير شخصيّ، وتضع ميثاقاً للسلوك الرفيع بين الفاعلين السياسيين، وتسلّح المواطنين بأدوات الرقابة الفعّالة. إنّ هذا الامتزاج بين النصّ القاهر والقبول المجتمعيّ، هو ما يهبُ الصّرح الديمقراطيَّ بصلابته وقدرته على الصّمود.

يتّضح إذن، أنّ المناعة المؤسّسية تنهض على دعامتين متكاملتين؛ الأولى، هي الهندسة القانونية الدقيقة الّتي تقيّد السّلطة وتضبط التنافس، والثانية، هي الثقافة السّياسية الرّاسخة الّتي تمنح هذه القيود معناها وقبولها. فالضوابط الصّارمة تبقى هشّة إن لم يحرسها وعي مجتمعيّ وسلوك نخبويّ منضبط، وهذا الوعي بدوره يذوي إن لم يسنده هيكل تشريعيّ رادع.

الخاتمة

لقد أثبت المسح التحليلي، أن الضغط الذي يُمارسه التيار الانقسامي على هياكل الحكم ليس مُجرد اضطراب سياسي، وإنما هو هدم مُمنهج لآليات الوساطة بين الشعب والسلطة؛ إذ تكمن خطورة هذا المنطق في استغلال الأدوات التمثيلية لتفكيك الضمانات الرقابية.

تخلص الدراسة، إلى أن مناعة الكيان السياسي تتوقف على التناغم الوظيفي بين الإلزام القانوني والرسوخ القيمي؛ إذ لا تكفي الأحكام التأسيسية لردع النزوع الشخصي للسلطة ما لم يسندها سلوك نخبوي ملتزم، يُعلي من شأن السلطة المؤسّساتيّة ككيان مُستقل عن الأفراد.

يتطلب هذا الدفاع الفعّال؛ حماية استقلالية القضاء، والأجهزة الإدارية المحايدة بوصفها الجهة الوحيدة القادرة على إنفاذ قيود التوازن دون انحياز، خاصةً عند محاولات التغوّل التنفيذي، كما أن نزاهة المنافسة السياسية، تستلزم وضع سياج يحول دون تغيير ضوابط الاقتراع بشكل انتهازي، مع تشديد موجبات الإفصاح عن مصادر التمويل، لضمان تكافؤ الفرص. كذلك، يُشكّل

الفاعل غير الحكومي، وتفعيل مبدأ الشفافية عبر حق الوصول للمعلومات؛ الدرع المجتمعي الأخير الذي يحول دون احتكار القوة، ويؤكد أن بقاء الحكم النيابي مرهون بمدى قدرة الدولة والمجتمع على بناء نظام ردع مزدوج ومستدام.

الشكر والتقدير: إلى كل من ساعدني في إتمام هذه الدراسة.

التمويل: لم يتلقَّ المؤلّف أيّ تمويل لإجراء هذا البحث.

تضارب المصالح: يُقرّ المؤلّف بأنّه لا توجد أيّ مصالح ماليّة، أو شخصيّة، أو مؤسّسيّة قد تؤثّر في هذا العمل.

References

Albert, R. (2018). Constitutional Amendment and Dismemberment. *The Yale Journal of International Law*(Vol. 43), p. 57.

Bennett, D., & et.al. (2023). Populist Discourse and Entrepreneurship: The Role of Political Ideology and Institutions. pp. 89–119.

Catt, H., & et al. (2014). *Electoral Management Design: Revised Edition.* Stockholm: International Institute for Democracy and Electoral Assistance.

Cunha, I. F., & et al. (2023). *Media, Populism and Corruption.* Universidade Nova de Lisboa.

Hasen, R. (2022). Identifying and Minimizing the Risk of Election Subversion and Stolen Elections in the Contemporary United States. *Harvard Law Review Forum*, pp. 265-288.

Hawkins, K. (2009). Is Chavez Populist? *Comparative Political Studies*.

Kurtz, L. (2016). *Otpor and the Struggle for Democracy in Serbia (1998-2000) (ICNC Monograph.* International Center on Nonviolent Conflict (ICNC).

McGarry, J. (2014). *CONSTITUTIONAL AND ADMINISTRATIVE LAW.* London: Routledge.

Mendoza, R., & et.al. (2017). *Costing Populist Policies.* Ateneo School of Government.

Mudde, C., & Kaltwasser, C. R. (2011). *Voices of the peoples: Populism in Europe and Latin America compared (Kellogg Institute Working Paper No. 378).* Kellogg Institute for International Studies, University of Notre Dame.

Rooduijn, M. (2014). The Nucleus of Populism: In Search of the Lowest Common Denominator. *Government and Opposition*(49(4)), pp. 573–599.

Stanley, B. (2008). The Thin Ideology of Populism. *Journal of Political Ideologies*(, 13(1)), pp. 95-110.

Catt , H., & et al. (2014). *Electoral Management Design.* Stockholm: International Institute for Democracy and Electoral Assistance (International IDEA).

Falguera, E., & et al. (2014). *Funding of Political Parties and Election Campaigns: A Handbook on Political Finance.* Stockholm: International Institute for Democracy and Electoral Assistance (International IDEA).

International IDEA. (2014). *Rule of Law and Constitution Building: The Role of Regional Organizations.* Stockholm: International Institute for Democracy and Electoral Assistance (International IDEA).

Traverso, E. (2019). *The New Faces of Fascism: Populism and the Far Right.* (D. Broder, Trans.) London: Verso.

Venice Commission. (2020). *Compilation of Venice Commission opinions and reports concerning the stability of electoral law.* https://www.venice.coe.int/webforms/documents/?pdf=CDL-PI(2020)020-e&utm_source=chatgpt.com.

أحمد موثّقي. (بلا تاريخ). *الشعبوية السياسية وظروفها التاريخية والاجتماعية*. مركز البيدر للدراسات والتخطيط.

ألان وول، و آخرون. (٢٠٠٧). *أشكال الإدارة الانتخابية: دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات*. (أيمن أيوب، المترجمون) ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات.

بريختشي كيمب. (٢٠١٣). *حوار الأحزاب السياسية: دليل مُيسِّر الحوار*. ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات.

توبي مندل. (٢٠٠٣). *حرية المعلومات: مسح قانوني مقارن*. اليونسكو.

جان ماري دانكان. (١٩٩٧). *علم السياسة*. (محمد عرب صاصيلا، المترجمون) بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

جين شارب. (٢٠٠٩). *من الدكتاتورية إلى الديمقراطية: إطار تصوّري للتحرر*. (جين شارب، المترجمون) الدار العربية للعلوم ناشرون.

حسن مصطفى البحري. (٢٠١٧). *القضاء الدستوري: دراسة مقارنة* (المجلد ١). حسن مصطفى البحري.

حسين عبد الحميد أحمد رشوان. (٢٠٠٧). *في القوة والسلطة والنفوذ: دراسة في علم الاجتماع السياسي*. مركز الإسكندرية للكتاب.

دعاء نجيب. (٢٠٢٣). *نظرية السلام الديمقراطي*. عمان: مركز قاف للدراسات.

زينب مجدي. (٢٠٢٣). الشعبوية التكنوقراطية: دراسة حالة الهند (٢٠١٤-٢٠٢٣). *المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر*(٣)، الصفحات ١٢٨-١٥٤.

سعيد الصديقي. (٢٠١٨). الشعبوية: أبعادها وتأثيراتها السياسية. *مجلة نوات*، الصفحات ٧٢-٨٧.

سعيد بكّار. (٢٠٢٢). في الإجابة عن سؤال: ما الشعبوية؟(مراجعة كتاب عزمي بشارة). *سياسات عربية*، الصفحات ١٤٥–١٥٥.

شاهر إسماعيل الشاهر. (٢٠١٧). *دراسات في الدولة والسلطة والمواطنة*. برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

شوميلييه، و آخرون. (١٩٨٨). *مدخل إلى علم الاجتماع السياسي*. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

عزمي بشارة. (٢٠١٩). الشعبوية والأزمة الدائمة للديمقراطية. *سياسات عربية*(٤٠).

عزمي بشارة. (٢٠١٩). *في الإجابة عن سؤال: ما الشعبوية؟* بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

علي يوسف الشكري. (٢٠١١). *مبادئ القانون الدستوري*. مؤسسة دار الصادق الثقافية.

كاثرين سميتس. (٢٠١٣). *تطبيق النظرية السياسية: قضايا ونقاشات*. (أحمد محمود، المترجمون) القاهرة: المركز القومي للترجمة.

مارسيل غوشيه. (٢٠١١). *نشأة الديمقراطية-أزمة الليبرالية*. (جهيدة لاوند، المترجمون) بغداد: دراسات عراقية.

مركز كارتر. (٢٠١٩). *الالتزامات والمعايير الانتخابية*. أتلانتا: مركز كارتر.

مصطفى سماعيلي. (٢٠٢٤). الحق في الحصول على المعلومة: المرجعية القانونية وضمانات التفعيل. *مجلة المعرفة*، الصفحات ٤٨٨-٥٠٩.

ناديا أوربيناتي. (٢٠٢٠). *أنا الشعب: كيف حوّلت الشعبوية مسار الديموقراطية*. (عماد شيحة، المترجمون) بيروت: دار الساقي.

نادين عبد الله، و آخرون. (٢٠٢٠). *الشعبوية والخطاب البديل: تحوّلات المنطقة العربية*. القاهرة: دار المرايا للإنتاج الثقافي.

هاشم عبد المطلب محسن. (٢٠٢٥). *أثر الشعبوية في العلاقات الدولية: تحليل الخطاب والهوية من المنظور البنائي*. مركز البيان للدراسات والتخطيط.

وسام فؤاد. (٢٠١٧). *مصر: الشعبوية التائهة وأهمية الثقافي*. المعهد المصرى للدراسات.